الفصل الثالث

الهويات وسياسات التميز
والتهجير في عصر العولمة
ومدى تأثيرها علي الإنسان والعالم

obeikandl.com

obeikandl.com

1- تطور هوية سياسة التميز والتهجير في فلسطين في عصر العولمة :

بعدما أستفحلت إسرائيل أقدامها على الأراضي الفلسطينية من القدس العربية في (1948) حتى بقية الأراضي الأخرى وذلك عندما تمكنت من إثبات أرجلها السياسية والاجتماعية والعسكرية وأستطاعت بإن تضع آلية التطوير في المجال الحربي ومجال التخطيط ووضع آلية إستراتيجية في المنطقة وفق المخططات الإمبريالية الجديدة لتحقيق النهج الرئيسي (لمشروع الشرق الأوسط الجديد) وهنا تكونت العلاقة المتبادلة بين المجتمع الرأسمالي في سياسة الفرد الواحد وبين المجتمع الإسرائيلي في سياسة الصهيونية الجماعية الواحدة في تحقيق الهدف المنشود.

واتخذت في تلك الحقبة إسرائيل جملة من سلاسل إجرائية للحد من النمو العرب الفلسطيني وذلك من أجل السعي إلي تحقيق مأربها السياسية والقانونية لامتداد الفكرة الموجودة للواقع الوجودي في مسألة الكيان والكينونة والصيرورة والشخصية الذاتية أتجاه العالم للشعب الإسرائيلي ويهود إسرائيل من هنا تمكنت من تأسيس علاقة وجودية بين نفسها السيادية وبين الاستقلال السياسي لأنها تسعى إلى الأبد إلي تأسيس دولة إسرائيلية في الوطن الفلسطيني ويكون لها كيان في المجتمع القارى والعالمي، وخاصة نحن ندرك جيداً تاريخ بني إسرائيل عبر العصور التاريخية بأنهم ليس لهم وطن يأو يهم ولا كيان سياسي ويرجع ذلك بسبب تخالفهم إلى التعاليم الدينية في عهد موسى عليه أفضل السلام ولهذا السبب تريد أن تحتل مركزاً عالمياً أتجاه شعوب العالم وهنا نستنتج وجود علاقة بين الهوية المكتسبة والهوية الفطرية (الوراثية) الموروثة عن الأجيال وعن الوطن ذاته. والهوية المكتسبة هنا نعني بها المجتمع الإسرائيلي وكيف استطاع أن يؤسس دولة سياسية مستقلة ذات سيادة، مع تحقيق وجوده وهويته المكتسبة بالحرب والسلاح والقتل والإبادة الجماعية.....الخ.

وتهجير أكبر عدد ممكن من الشعب الفلسطيني واستخدام أساليب التمييز والعنصرية في كافة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والعسكرية...الخ. ومازالت مستمرة بهذه الطريقة الإستراتيجية حتى يومنا هذا، ولكن بطريقة مختلفة عن سياسة الماضي، ولأنها الأن تعمل على نهج سياسة العولمة الموحدة بمساعدة الصهيونية العالمية المخالفة معها، وذلك من أجل وضع آلية للهوية المكتسبة الإسرائيلية في عالمنا الراهن، وذلك عن طريق (مشروع الشرق الأوسط الجديد) الذي بدأ منذ الحرب على العراق في (2003) إلى سوريا ومصر وإيران والأردن والحرب

على لبنان ومشكلة دار فورو ليبيا ...الخ أي أن تتم فيه التغيير في الخارطة الإسرائيلية وخارطة الشرق الأوسط الجديد وتغير في الأنظمة السياسية العربية وهنا وجود بعض الدول العربية وجزء من القارة الآسيوية لأن العرب الموجودين في القارتين أفريقيا وآسيا سوف تختفي من الخارطة السياسية ومن النظام السياسي بشكل نهائي شكلي لا جوهري لأن التاريخ يعترف بالمضمون ولا يتعرف بما هو جديد في المحتوى لأن الحقائق موجودة في لب الموضوع وليس في غلاف الموضوع.

أما الهوية الفطرية وهي هوية المجتمع الفلسطيني، الذي يتمتع بالحضارة قديمة الكنعانية وهي حضارة ومازالت أثرها حتى الآن وهي تعتبر من أقدم الحضارات التاريخية الموجودة في عالمنا القديم وعالمنا المعولم، وتعتبر مكملة للحضارات العربية الأخرى الآشورية والبابلية....الخ.، ولهذا تعتبر الهوية الفلسطينية هوية متوارثة عنها الأجيال بالوطن والكيان والوجود والقومية والتاريخ، لذلك تعتبر هويتها مرتبطة ما قبل الاحتلال الإسرائيلي وما بعد الاحتلال المستمر حتى الآن بطرق مفعمة وبطرق الحرب على أن أيديولوجية هوية فلسطين تأسست مع حضارة بني إسرائيل، وهذا بالطبع كتفكير تعتبر فكرة خاطئة في تأسيس فرضية بين فرضيتين، فرضية الصفراوية(العدمية) المتفق عليها على أساس الحضارة والأصالة والتاريخ في نفس الهوية الواحدة والحضارة الواحدة بين فلسطين وإسرائيل أما الفرضية البديلة هنا تكون بين فرضيتين فرضية الإثبات وفرضية النفي، في اختيار البدائل لتصحيح ما هو ظاهريا وما هو باطنيا بين هوية فلسطين وهوية إسرائيل. إذن تكون هنا الفرضية بين الواقع والمتوقع وبين التعارض والتأييد وبين الخصم والمتخاصم ... إلخ لذلك من الصعب إثبات هذا النوع من الفرضيات في مثل هذه القضية لأنها قائمة على التناقض بين المتغير التابع والمتغير المستقل وبين الاحتمالات المتوقعات، وخاصة أن الفرضيات قائمة على احتمالات قد تكون صائبة أو خاطئة وأن أساس هذه الفرضية الربط بين المتغيرات وذلك لإثبات هوية الأصل ومدى مصداقيتها وصحتها في حل قضية الهوية الفلسطينية والإسرائيلية، وبالتالي تكون هذه النظرية (فرضية البديل) لا فرضية الصفراوية، وبالأخص عندما تكون هوية إسرائيل قائمة على حساب هوية الشعب الفلسطيني بالاحتلال الدائم. فالعلاقة هنا تكمن بين العلاقة السالبة والعلاقة العكسية في تحديد الهوية وإبرازها على أساس الذاتية

والثقافية والتاريخية والمصيرية والعنصرية والخصوصية لكل من هذين المجتمعين الفلسطيني و الإسرائيلي.

والخطر الحقيقي لهذه المسألة الحسابية والهندسية في التأثير والتأثر وفي التفاعل والمتفاعل وفي التغير والتغيير وفي التطور والمتطور وفي الأنا واللاأنا وفي العقل واللاعقلانية، لأن الاتجاهات الفرعية والرئيسية أنطلقت من نفس الأتجاه الواحد وهو التوطين وربطها بالهوية، ولكن ما هو التوطين الأصلي للهوية بالنسبة لليهود والإسرائيليين في دولة فلسطين العربية وخاصة في مسألة الاستيطان؟والإجراءات الإسرائيلية عبارة عن تفويض مساحات واسعة لتطوير حيثيات الفكرة والهدف، وذلك عن طريق تطوير المباني العمرانية لشعب اليهود و إسرائيل وباستخدام أساليب متطورة في التهجير الواسع أو أكثر في توسيع الهجرة.

وعلاوة على ذلك وضع حدود وجدار الفاصل لإبراز التميز في الخدمات والمؤسسات والأجهزة وفي الإستراتيجيات أيضاً في كافة المجالات، مثال ذلك في المؤسسات الحكومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية...الخ. وأيضاً في المصارف العامة وفي مراكز الطفولة والأمومة وفي تقديم الخدمات الصحية في المستشفيات وفي المراكز الصحية والطبية.

وبهذا تعتبر نوع الهوية هنا هوية التميز والتهجير لتكون فيها المعاملة واضحة بين العلاقة الانعزالية والمرجعية التاريخية من أجل الاستقرار وتهويد اليهود في تفاعل وتكامل وأندماج مع الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ففي هذه الحالة يكون هناك وجود اختلاف بين علاقة التفاعل بعلاقة التكامل وبعلاقة الاندماج في تأسيس دولتين في دولة واحدة وأرض واحدة وهذا من الصعب من الناحية الأيدلوجية والفلسفية ولكن من ناحية السلطة السياسية والشرعية القانونية يمكن تأسيس شخصيتين في شخصية واحدة في إطار نظامين سياسيين مختلفين في الرؤية والهدف وفي الشخصية الخاصة للهوية من حيث الذاتية والخصوصية والثراث والحضارة والتاريخ ومن حيث الدفاع والمقاومة والحرب هنا الفكرة ترفض الواقع الموجود بين السلطة الذاتية والسلطة الدفاعية في طمس الهوية وتعددها في نفس الوقت وفي نفس المنطقة. وهنا تكمن الصعوبة في تحقيق أصل الهوية برغم وجودها كما أن يعتبر هذا التمييز في المعاملة بين السكان اليهود والسكان العرب قي المدينة خطوة واضحة من جملة خطوات سلكتها بلدية القدس

للضغط على السكان الفلسطينين ودفعهم إلي هجرة من القدس لتحقيق هدف تهويدها[1]. لصالح اليهود ولصالح المنفعة الشخصية.

ولكن عند نشر المستوطنات الاستعمارية حول معظم الأراضي الفلسطينية وخاصة القدس والضفة الغربية، وهذا بالطبع ساعد على إجبار سياسة الإكراه والضغط الفلسطينين المقيمين في هذه الأماكن على مغادرة المناطق وتهجيرهم والتي كان يعتبر الهدف الأساسي والرئيسي لإنجاح العملية الأولى في توطين سياسة إسرائيل في المنطقة، وفي الطمس الأول لحضارة الهوية العربية الفلسطينية القديمة وبالرغم من وجود أحقية هوية فلسطين، وكان ذلك في نهاية سنة(**1948**). ولعل أغرب أساليب التهجير التي تتبعها إسرائيل في القدس هي مصادرة بطاقات الهوية من أبناء المدينة العرب وهو أسلوب في التظهير العرقي تنفرد به المؤسسة الصهيونية وقد تم سحب ما يفوق الألفين وثمانمائة (**2.800**) بطاقة هوية من أهالي القدس في الفترة ما بين عام (**1967/1996**) وفي عام **1996**م سحبت السلطات الإسرائيلية **689** بطاقة هوية حرم أصحابها من كافة حقوقهم المدنية، كما سحبت **158** بطاقة في عام **1997**م. ويبدو أن الأرقام الواردة أعلاه لا تتضمن العشرة ألاف مولود الذين رفضت بلدية القدس تسجيلهم في بطاقات هوية آبائهم، وقد تم تطبيق سياسة مشابهة لما يحدث في القدس، على من غادر ارض الوطن من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة طلبا للعلم أو بحثا عن فرص العمل، حيث ترفض إسرائيل حاليا السماح لأكثر من أثنان وألف فلسطيني في الخارج من العودة إلى ديارهم و تعتبرهم نازحين عن وطنهم(هارتس،**1993/3/17**م)[2]. بالرغم أنهم موطنهم الأصلي للوطن والأرض والهوية والحضارة والأصالة والذاتية.

وبهذا ساعدت هذه العوامل السياسية لليهود وإسرائيل على اتخاذ الإجراءات القانونية المضادة للشعب الفلسطيني في عملية سحب بطاقهم الهوية، وبينما يحق للشعب الإسرائيلي الاحتفاظ بهويتهم المقدسة لإثبات الهوية نفسها في مكان القدس بصفة خاصة ومكان دولة فلسطين المحتلة بصفة عامة، وهنا برزت لنا العلاقة العلمية بين النزعة الذاتية للهوية وبين الطمس في شخصية الفردية والوطنية والدولة لشعب والمجتمع الفلسطيني

1- د. جاد اسحق ودنائل سلمان، القدس وتحديات طمس الهوية. القدس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، 2004، ص 109.

2 - نفس المرجع السابق، ص 110.

دون المجتمع الإسرائيلي. في هذه الحالة لأن قضية فلسطين في إثبات هويتها العربية الدولية القارية العالمية أتجاه العالم نستوضح من منظور مناهج البحث العلمي لأنها تعتبر بصفة خاصة في المنهج الوصفي تعتمد على تحليل موضوع البحث في إطار منهج دراسة الحالة هنا تعتبر الدولة تدخل في مضمون دراسة الحالة ومحتواها المنهج التحليلي في تفسير وتحليل البيانات والأفكار والمعلومات لإثبات مدى صدق المعلومة ومدى نفي المعلومة وذلك بوجود نوع معين من الفرضيات العلمية، والتي سبق وأن أشرت إليها في الفرضية البديلة في حل مشكلة هوية دولة فلسطين، وأصالتها التاريخية والمشتركة مع الجنس العربي، وكيف أسست إسرائيل دولة وهوية في قلب فلسطين؟. وهنا تكمن المشكلة الحقيقية في الهوية والمشكلة الحقيقية في دراسة موضوع البحث العلمي ودراسة هذا البحث الفكري والفلسفي والعقلي.

خلاصة القول، أن هوية فلسطين محددة في عراقتها وفي لغتها وفي حضارتها وثقافتها ودينها وعروبتها، لذلك من الصعب الاندثار والانحلال والسقوط والضعف، مما خلقت هنا العلاقة المحتومة بين قوة المقاومة والقوة الإستراتيجية للهوية القائمة بذاتها في فلسطين العربية.

أما من وجهة نظري ككاتبة وباحثة في هذا الموضوع أرى بان المجتمع الإسرائيلي يملك الهوية المكتسبة والذي تتقوقع في العلاقة الأنانية في الذات والأنا وعلاقة في بناء هوية قديمة وجديدة دون علاقة (الخصخصة في الهويات المتعددة). وهنا نعني وجود مصالح وأطماع ورغبات، لذلك من الصعب تحديد علاقة التفاعل بعلاقة التناقض، أما بالنسبة للمجتمع الفلسطيني فالهوية متأصلة مع الجذور والعادات والتقاليد والثقافة ومع العلاقة الموجبة والسالبة في تحديد الهوية العلمية المتداخلة مع الهوية الفطرية، وخاصة في هذا العصر ما يعرف بعصر العولمة.

إذا مما تقدم يمكن القول بان الهوية موجودة في الأصل في دولة فلسطين وهذه حقيقة تاريخية وعربية ولا مفر منها ولكن في نفس الوقت غير موجودة ويرجع السبب في ذلك إلى عوامل السلطة والسياسة والحرب والاستعمار وهنا تأرجحت الهوية بين الأصل الذات والأصل ألانا والآخر وهو المجتمع الإسرائيلي، بهدف الاستيطان.

2- بداية تطوير سياسة التميز والتهجير والانقسام في العراق في عصر العولمة خاصة بعد الحرب في سنة 2003ف وكيف تحدد فيها الهويات؟.

كانت بدايتها عندما شنت الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة قوات التحالف الحرب على العراق، بالأخص بعدما وجدت العولمة الأمريكية بان شخصية الإنسان العراقي ودولته تنقسم بين ذاتية الدولة وذاتية الإنسان في ذوات متعددة في الوطن والقومية واحدة والتي ترتبط بالانقسامات المتعددة في نفس الوقت وفي آن واحد أشد الارتباط بالمجتمع المحلي الوطني للشعب العراقي وذلك من خلال الانتماءات والولاءات والشعور والإحساس والدم والأصل المشترك.

وبرغم وجود هذه الوحدة الوطنية والوجدانية والانتمائية إلا أن كانت ولازالت هناك انقسامات شبه طائفية وقبلية وعرقية محايدة من قبل الأكراد والشيعة والسنة.

وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى الخلافات المستمرة بين الأكراد والعرب والحكومة العراقية السابقة، مما زاده أكثر في تعدد الانقسامات السياسية والاجتماعية والدينية في الهوية العراقية ونتيجة لتلك الصراعات والحروب المتتالية بين العرب والأكراد، أعطت فرصة دولية إلى الاتحاد الأمريكي في فتح سبيل الطريق في الدخول في النزاعات الكلامية بين أمريكا والقوات المتعددة الجنسيات والعراق المحتل قبل الحرب، مما أدى إلى وجود علاقة عدوانية بين شخصية الذات العليا مع شخصية الذات السفلى الآخر المجتمعة تحت (الأنا العولمة) لذا فان الذواتين أرتبطت بالعوامل السياسية (بوليتيكولوجي) والاقتصادية (ايكونوميولوجي) والاجتماعية (سوسيولوجي) والنفسية (سيكولوجي) في أتجاه العقلية الأمريكية وأتجاه الدولية وأتجاه العالمية والقارية وأتجاه العالم.

وبهذا تكون طبيعة الصراع في مقتضيات الأولى التي أفرزت فيها آليات السلوكية والتحليلية في رسم سياسة إستراتيجية بين فرضيتين الفرضية الأولى فرضية القوة والفرضية الثانية فرضية التحدي، مما أدى إلى تأسيس مشكلة حقيقية جديدة قبل الحرب بين الذاتيين، ولكن بعد الحرب أتضح بأنه هناك عوامل عسكرية وبخاصة بعدما ربط السياسة وبتغير النظام القائم بان له علاقة (بأسلحة الدمار الشامل).

ولكن نتيجة لعدم وجود هناك سياسة المقاومة الدبلوماسية من قبل الذاتيين القوة والتحدي أدى ذلك إلى الاستعانة بالذوات المتحالفة الأخرى من بعض الدول المؤيدة

للعولمة وخاصة بعد وجود هناك إنتاج حقيقي للمشكلة الدولية المطروحة في ذاتية نفسها أتجاه العراق وفي ذاتية العالم الدولي والقاري (العولمة الرأسمالية) الولايات المتحدة الأمريكية وبسبب هذه المعطيات المتطورة والمتغيرة جداً نتج عنها علاقتين علاقة الرافض للسلطة العولمة، والذي كان فيها صدام حسين الرئيس العراقي السابق الراحل مازال لم يستوعب إلى حد ما حقائق الصفقة التجارية والاقتصادية الأمريكية أتجاه العراق بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة وعلاقة المؤيد للعولمة والذي كانت فيها الدول المتحالفة وبعض الدول العربية مستوعبة الحدث والتحديات العولمة الايجابية والسلبية أتجاه العالم الدولي والقاري والعالمي، لذلك اختلطت العلاقتين بين الفرد والجماعة والمجتمع والدولة والقارة في عالمنا اليوم.

تجدر الإشارة هنا على أن الفرد يقصد به فردية صدام حسين في تحليل الأحداث وفق هوائه دون أن يفسر شخصية الجماعية والمجتمعية والدولية والقارية، مما زاد في تعقيد أزمة العلاقتين الدوليتين، ومما ساعد على تحقيق حرب مفعولة لا مفر منها، أما بخصوص الدولية نقصد بها هنا شخصية العولمة في طرح المشاكل وأثارت قضايا مهمة جداً في المجتمع الدولي وفي السياسة الدولية، ومن هنا أشتعلت ذروة الحرب على العراق بشدة وفق سياسة الإرهاب والعنف والعدوان، بعد عدم وجود هناك أي حل سياسي عسكري دبلوماسي من أطراف العلاقة،هنا يكمن الخطأ السياسي وذلك بعدم إعطاء فرصة لـ (أنا العولمة) في مواجهة المشاكل والقضايا الدولية والتدخل في الشؤون الداخلية في بعض الدول وهنا تحقق هوية الأنانية الكاملة في التحكم على العالم، بعد أن صقلت جذورها التاريخية المكتسبة من الآخرين سواء كان على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات أو الدول وخاصة الدول الأوروبية المهاجرة إلى أمريكا في فترة تاريخ هجرة الأجناس والأعراق والمذاهب والثقافات والحضارات...الخ المختلفة إلى أمريكتين الشمالية والجنوبية وكان ذلك بعد استكمال الإبادة الجماعية من السكان الأصليين الهنود الحمر، وأيضاً بعد الحرب الباردة وأنهيار الاتحاد السوفييتي (الكتلة الشرقية). من هنا بدأت خصوصية العولمة الرأسمالية بين ألانا والذاتية (الذات) وبين الأنا والآخر في إثبات جذورها التاريخية أتجاه العالم عن طريق حضارة جديدة لأمريكا (الولايات المتحدة الأمريكية) لأول مرة في التاريخ الإنساني وذلك بعد الاستفادة من أخطاء الآخرين من بعض الدول والقارات وأيضاً بعد تم تأسيسها من هنا تطور المجتمع

الدولي مع تطوير في المجتمع المدني بمؤسساته وأجهزته المختلفة سواء على المستوى الوطني أو علي المستوى القاري الدولي والعالمي .... إلخ.

من هذا المنطلق نرى العراق القديم والجديد يبدو له لم يدرس حركة التاريخ الأمريكية جيدا ولم يدرس العقلية الأمريكية أتجاه العرب بصفة خاصة والعالم بصفة عامة، وبالتالي تكون العراق هنا في مصيدة الخصخصة العالمية ومصيدة الحرب والهيمنة ومصيدة التاريخ والحضارة والثقافة في العراق، وبالأخص العراق القديم يتمتع بالحضارة عريقة وهوية عريقة والتي تعرف بحضارة بلاد الرافدين، بلاد حدائق المعلقة السبع(بابل)، بلاد ما بين النهرين كل هذه التسميات دلالة كبيرة على وجود جذور تاريخية وانتمائية ومشتركة ودموية القبائل والطوائف والمذاهب والأديان في إطار الدين الواحد (الدين الإسلامي)، ولكن مع اختلاط المذاهب فيها مثل المذهب السني والشيعي والكردي، هنا يستدعي الأمر التلقائي والطبيعي إلى الانقسام، ولكن هل هذا الانقسام انقسام ديني سياسي أم انقسام قبلي طائفي عرقي...الخ، أم لا يوجد انقسام أصلا! الحقيقة السياسية تكمن في هذه الأسئلة المطروحة أتجاه العراق وأتجاه العرب وأتجاه العالم القاري والعالم الدولي وبخاصة الظاهرة موجودة حقيقية والمشكلة موجودة حقيقية قبل الحرب وبعد الحرب ولكن الفكر الليبرالي الرأسمالي المعولم اتجاه هذه القضية يرى بأنها نقطة بداية التحكم على العالم السياسي والاقتصادي والعسكري عن طريق التحكم في الجانب الاجتماعي والثقافي، وهنا نستطيع تحديد وتأسيس هوية العولمة الجديدة في قلب تأسيس هوية العراق الجديد في ظل الحرب والإبادة الجماعية في نفس الوقت وهنا الخطر المحتوم على جمهورية العراق العربية وعلى القومية العربية بالأخص الشرق الأوسط وعلى الوطنية والسيادة..الخ. وقد يمتد الخطر إلى الهوية الدولية والقارية في بعض الدول المستهدفة.

لذا لابد أن نكتسب الزمن بعقاربه الساعة في صالحنا وليس في الضد من أجل إبراز حقيقة الهوية سواء كانت على مستوى الفرد(الإنسان) والجماعة (الأفراد) والمجتمع (الوطن) والدول (الدولي) والقارات (الفضائي)، لان علاقة الأنا العولمة تختلف عن علاقة الأنا العالمية ولكن كلاهما مرتبطان ببعضهما برغم الاختلاف الموجود في الدلالة والمفهوم والمصطلح إلا ان العلاقة هنا تكون بين الدفاعية وبين المنفعة بين أمريكا والعراق في إطار (المنفعة الشخصية وتغير النظام السياسي) وهذه ما حصل تماما على

أرض الواقع في الحرب على العراق وفي الحرب على الهوية وليس في العراق فحسب بل حتى في الهوية العربية وثقافتها، هنا تخلق العلاقة بين الحرارة والبرودة وبين الصراع والتعاون مما أدى إلى الدخول في التقوقع وفي حلزونية الذات ونقيضها في مراحل مختلفة من قانون الجدل الديالتيكية كقاعدة عامة لتحقيق النتائج والأهداف وهذه القاعدة كما لمح إليها وأشار إليها (هيغل) في نظرية النقيض وضد والذات.

والذات النقضية أعطت فرصة في إحداث حقيقة اللعبة السياسية بعد الحرب حيث أتضح من الأمر بان الاتحاد الأمريكي والاتحاد الأوروبي يسعيان إلى تحقيق صفقة سياسية وتجارية في الاقتصاد العراقي بصفة عامة والنفط بصفة خاصة.

وبداية الانقسام من وجهة نظري كباحثة حول الموضوع كان مع بداية الحرب على العراق وتزامن معها في مسألة الاحتلال السياسي والاقتصادي بالرغم وجوده قبل الحرب.

وهنا عندما أشرت إلى الاحتلال بسياسة الاقتصادية لأنها ساعدت على تغيير النظام السياسي الموجود في العراق وخاصة بعد الإطاحة بالرئيس الراحل صدام حسين، لذلك لم يكن الاحتلال في السياسة السياسية وإنما كان الاحتلال في السياسة الاقتصادية، وهذا مما أدى إلى مساعدة أكثر وإتاحة فرصة أكثر للقوات المتعددة الجنسيات المتحالفة ضد العراق، وساعدت على تأسيس حكومة انتقالية تحت اشرف (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكذلك ساعدت على التلاحم الأوروبي مع التلاحم الأمريكي، وهنا نتجت عنها العلاقة بين الأنانية وبين الذاتية في تحديد السيطرة والاحتلال وانقسامات أمنية عسكرية ويرجع هذا إلى عدم وجود سياسة المقاومة الدبلوماسية من قبل الذاتيين مما أدى ذلك إلى الاستعانة بالذوات الأخرى من قبل بعض الدول.

أدت هذه التطورات إلى زيادة في التنافس أكثر وفي تعدد الهويات وانقسامها في الدولة العراقية الوطنية الواحدة على المستوى السياسي والاجتماعي والعسكري، والذي اشتملت في نفس الوقت على انقسامات طائفية وعرقية ودينية(شيعية وسنية وإسلامية)، وهذا يعني إبراز تعددها وتمزيق وحدتها الوطنية وتعني أيضا الذات النقيضية لا تريد أن تتوحد في الذات الأنا لأنها تحمل في طياتها التناقض عقب المراحل المختلفة وبخاصة بعد الحرب وبعد تغير النظام السياسي والعسكري معاً. لذا فان (العودة إلى الثقافة المحلية والقيم التقليدية والهوية الوطنية ومواجهة ثقافة الهيمنة" ثقافة العولمة" من

قبل الثقافات القومية ومحاولة إيقاف الغزو اليومي الذي تقوم به من أجل التأثير على قيم وتقاليد الشعوب التي تتمسك بأسسها الحضارية والفكرية والدينية العريقة)[1].

وهنا لا نعني بالدرجة الأولى الشعب العراقي وإنما حتى الشعوب في العالم وفي الهوية الدولية المنبثقة من ذاتية الدول والهوية القارية المنبثقة من ذاتية القارات برغم تعدد الهويات فيها بين الذات والانا الآخر ونقيض الذات والانا في نفس الوقت بالرغم من توحدها، مثل توحد الهوية الوطنية المنبثقة من ذاتية الوطن وأصالة المجتمع المحلي، ولكن عندما نتكلم عن أكراد العراق نجد لديهم حقبة تاريخية طويلة في النزاع والصراع ضد الحكومة في بغداد (عام**1960**) لأن (النفوذ السياسي والعسكري في كردستاني **PDK** العراق كان للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الملة مصطفى البرزاني حتى عام **1975**م. الملة البرزاني زعيم قبلي تقليدي، نزاعات داخلية جعلته في مواجهة مع مثقفي اليسار بقيادة إبراهيم احمد وجلال الطالباني. والحكومة استغلت هذا الانقسام وأخذت تتفاوض بالتوالي مع الطرفين وإذا كانت علاقة حركة أكراد إيران بالعراق قد أضعفت هذه الحركة فان علاقة أكراد العراق بإيران قد أدت إلى نفس النتيجة وجعلت حركتهم خاضعة لتقلبات العلاقة بين طهران وبغداد) [2] وهنا الإشكالية الحقيقية، والتي تعتبر هي البداية في مهد الطريق إلى نهاية طريق مؤلمة للعراق ومارست معها كافة وسائل العقل والسياسة والدولة، من هذه النقطة المهمة يمكن لنا أن نثير سؤال لماذا الدولة لم تبقى مستمرة بنفس النظام وحتى لو كان أساس الحرب الإطاحة بسياسة صدام حسين وسياسة النفطية أو بسبب وجود هناك أسلحة الدمار الشامل كما يدعون ولكن أين هي الأسلحة الجرثومية والكيماوية والذرية والفيزيائية..الخ بعد الحرب؟ أو بسبب أيضا وجود هناك أسباب شخصية وذاتية وتاريخية بين الحالة السيكولوجية (النفسية) عند صدام مع نفسية بوش الابن (الولايات المتحدة الأمريكية) (العولمة الرأسمالية) مما نتج عنه العلاقة بين الاختلال وعدم التوازن في علم النفس السياسي بين أمريكا والدول المتحالفة معها (قوات التحالف) وهنا في علم الاجتماع السياسي والعراق بالأخص بعد

---

1 – مفيد الزيدي، العرب والعولمة في عالم متغير. الجماهيرية: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الطبعة الأولى، 2006، ص67.

2 – رجب بودبوس، ماضي المستقبل صراع الهوية والوطنية، طرابلس الجماهيرية:تاله للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2001م، ص85..

الصراعات الدولية بينهما التي تطورت عن طريق النزاعات الكلامية سواء كانت بالتهجم أو بالقوة الدبلوماسية مع بعض الأطراف المعنية لحل ألازمة، ولكن مع عدم وجود هناك تفاهم تفاقمت المشكلة إلى أزمة إلي إحداث أن وصلت إلي صراعات حربية وعسكرية، مما تأثرت هذه الحرب على أجهزة الدولة ومؤسساتها الحكومية وأيضا على رئيس الدولة صدام حسين وعلى حزب البعث والحزب الصدامي برغم وجود وحدة وطنية ووحدة الهوية في إطار تعدد انقسامات الهوية في نفس الوقت في إطار حكم نظام سياسي موحد، وهذا الاختلال والتناقض ساعد على التميز والعنصرية أكثر من شخص واحد في الحكم السياسي بالعراق، وكذلك ساعد على انقسام الطائفي والعرقي وساعد أيضا على التهجير الاجتماعي والسياسي والعلمي (العقلي) وأيضا ساعد الاستعمار على أرتكاب جرائم الحرب من ضمن هذه الجرائم جريمة الإبادة الجماعية بشكل يومي في أطار الشكل السنوي عن طريق الحسابية والإحصائية، وهنا برزت العلاقة بين الجريمة القائمة والحساب الهندسي في معرفة أحقية الإبادات الجماعية والقتل والجثث...الخ. من خلال العدد الإحصائي الرقمي وهذا يعتبر شيء طبيعي لجوء معظم الشعب العراقي وخاصة العلماء والذين لديهم مكانة في المجتمع المحلي نفسه إلى اللجوء السياسي والى التهجير والبحث عن مكان أكثر أمانا وأكثر حماية أمنية وعسكرية، مما يتضح لنا هنا انفعال الأيديولوجي في فلسفة المجتمع ونظامه وغوغائية وفوضى الاستعمار الإمبريالي في المنطقة، وهذا أيضا يخلف لنا العلاقة بين الواقع الموجود والواقع المجهول في القضية العراقية وهويتها المجيدة الخالدة إلى يوم الواقعة(القيامة) لا ريب في ذلك.

وهذا يمنح العولمة سلسلة من التفاعلات والتغيرات حول الهوية بصفة خاصة لان العولمة تساعد على ذوبان الهوية وثقافتها وحضارتها وتاريخها وقيمها وعاداتها...الخ مع الحدود الوطنية وسيادتها واستقلالها وبخاصة إذا كانت دولة ليس لها سيادة ومستقلة في نفس الوقت مثل ما هو حاصل الآن في العراق بعد الحرب لان العراق قبل الحرب تتمتع بقوة السيادة وقوة الاستقلال المطلق غير مقيد، ولكن في فلسطين تعتبر دولة ناقصة السيادة وغير مستقلة وهنا تكون خصوصية الهوية بين علاقة الإثبات من قبل الشعب الفلسطيني ودولة فلسطين العربية وبين علاقة النفي من قبل الاستعمار الصهيوني الإسرائيلي، ولكن الشعب العراقي الآن بين علاقة النفي والأثبات في نفس الوقت.

وأضحت من خلال ذلك عمليات تهريب الشعب بالكامل عن أرض وطنه عن طريق دفعات مدنية وعسكرية إلى أن تصل في المستقبل إلى هوية العراق بين علاقتين علاقة الحقيقة بالمجهول وعلاقة الواقع بالمجهول وأن سيصبح المعلوم مختفئ مع ذرات الرمال الصفر ومع الميم طاء ومع اربي جي ومع الدبابات ومع القنابل والخناجر، إذاً تكون هنا المقاومة هي الفعالة الوحيدة لإثبات الهوية وإبقائها كما هي، وهنا تكمن الفلسفة العقلية لحقيقة الهوية العراقية، ومن الصعب تهريبها وتهجيرها وأبادتها لأنها موجودة مع الحضارة والتاريخ والأصالة والتراث وهنا هو الواقع المجهول.

وأيضا لا ننسى بان نظام تهجير العراق من وطنهم وديارهم وأبادتهم تتم عن طريق نظام المليشيات للعدو والمتحالفين معه.

نختم القول بان تظل العراق الصفقة التجارية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها والقيادة العالمية، وهنا اتضحت الفكرة على أساس وجود هناك تميز بين الوحدتين الوحدة الوطنية قبل الحرب أو بعد الحرب لان العوامل السياسية مكنت من إظهار العامل المساعد في اتساع نطاق الهوية العراقية من هوية واحدة في ظل وحدة وطنية واحدة إلى هوية متعددة الهويات في ظل انقسامات واحدة سواء كانت هذه الانقسامات شيعية أو سنية أو كردية برغم وجودها قبل الحرب. وفي ظل وحدة وطنية واحدة ولكن لماذا حصل هذا الانقسام في هويتين في ظل هوية واحدة وفي ظل دولة واحدة في الدولة العراقية.

وعليه يكون الفكر والتفسير في تحليل تلك الأفكار والمعلومات متناسقة مع الواقع في بزوغها ومتناقضة مع الواقع في تعددها في إطار التعدد الواحد، وهذا يعطي تفسير واضح لامتداد جذور (هوية الاستعمار العولمة الجديدة على العراق) بمساعدة قوات التحالف سواء كانت بالسياسة العسكرية أو السياسة الاقتصادية أو السياسة الاجتماعية...الخ، والتي تعتبر محك الصراع الرئيسي على وطن العراق وهويته وعلى الاستقلالية المطلقة وعلى السيادة الوطنية وعلى الأمن القومي بصفة عامة وعلى الاستقرار السياسي بصفة خاصة.

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نحدد الآلية الجديدة والرئيسية لهوية العولمة السياسية والعسكرية أتجاه العراق بصفة خاصة وأتجاه العالم بصفة عامة، وهنا اندمجت الهويات مع أتساع نطاق الجرائم المختلفة سواء كانت بالقتل أو بالإبادة الجماعية أو بالاعتقال أو

بالتعذيب أو بالتهجير أو بالتمييز والعنصرية أو بالاغتصاب...الخ، وهنا نستطيع آن نحدد (هوية الجريمة السياسية العالمية) أتجاه العراق أولا واتجاه العرب ثانيا.

ومن خلال تطوير العلاقات الدولية والسياسة الخارجية أصبحت أمريكا السلطة المحركة في دومان الديس، مما تكونت لدينا الفكرة الحقيقية عن العالم والعالمية العولمية اليوم بين ضرورة الفعل وضرورة الواقع وضوابط الرأسمالية الليبرالية عند المتوقع (المستقبل المتوقع)، وهنا تكون العولمة مغايرة تمام التغاير على الهويات الموجودة في دولة العراق، وفي دول العالم لان تحمل بطاقة هوية الأجناس المختلطة والمختلفة من مجتمعات ودول العالم وخاصة الدول الأوروبية، ولهذا السبب أنتج عنه الأثر وهو (القطب الأحادي) والنتيجة (هوية القطب الأحادي من هوية دول العالم) عبر الهجرات التاريخية إلى الأمريكتين مما سبق يتضح لنا هناك اختلاط بين الأثر والسبب وبين السبب له والنتيجة. بذلك تكون الولايات الأمريكية أسست وخلقت حضارة جديدة للهوية الأمريكية المعولمة من هنا.

أ- تطور هوية الديمقراطية في الفكر القديم (عصر القديم):

هويتها ظهرت في بدايتها كفكرة في المجتمع القبلي (ونقصد بالقبيلة جماعة من أسرت ترتبط بأواصر القربى، وتشغل بقعة من الأرض)[1]، لأنها كانت منحصرة على الجماعات البدائية، حيث كانت الحكومة السياسية قائمة على ما يشير إليه رئيس القبلية او رئيس(الأسرة في العشيرة)، فأرتبطت هذه القبائل بالهوية الديمقراطية من خلال الاتفاق وحفظ سلام القبيلة من جيرانها الأعداء.

وكانت الحروب تلعب دوراً كبيراً في تأسيس فكرة هوية الديمقراطية القديمة، وذلك في خلق قائد الجيش وخلق رئيس وخلق الملك وتأسيس الدولة، أما في فترات السلم فكانت هوية الديمقراطية أكثر سلطة ونفوذ وتطور فيها نظام الحكم السياسي من هذا الجانب.

وإذا نظرنا إلى هوية الديمقراطية في الشرق الأدنى القديم شهدت خلال عظمة إمبراطوريات السياسية وفي تطورها في الحكم مثل سومريون، بابليون، مصريون، وآشوريون، وفارسيون، ويونانيون، ورومانيون، وهنديون، وصينيون، ويابانيون.

1- ول ديورانت، قصة الحضارة. (الجزء الأول من المجلد الأول)، نشأة الحضارة. القاهرة، الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية، الطبعة الرابعة،1973، ص40.

ففي الحضارة السامرية فكانت هوية الديمقراطية نابعة من الاستقلال وتتمتع بملك خاص في نظام سياسي والحكم، وكان ذلك في كل مدينة من مدن السامرية، وبالأخص ارتباط الملك الوثيق والاتصاله بالدين، فأنشأت هنا الهوية مع إنشاء الديمقراطية في الإمبراطوريات ذات الشخصية القوية والعظيمة، وذات العلاقة القوية بين المدن والسلاطين (الملوك) والكهنة الخاضعة لسلطان هذه الإمبراطوريات، وخلقت لنا علاقة بين الهوية والديمقراطية والحكم في نفس الوقت وفي نظام وتنظيم المجتمع و الدولة.

أما هوية الديمقراطية في الحضارة المصرية فكانت قائمة على نظام الحكم الملكي وعلى القانون وعلى الحكومة، كانت من أفضل الحكومات في نظامها الديمقراطي السياسي القديم وفي هوية الحضارة المصرية نفسها سواء كانت من حيث الأنا والذات أي التاريخ والحضارة والديمقراطية في آن واحد وبخاصة تعتبر من أطول الحكومات في الحياة السياسية واستقرارها في التاريخ القديم

وتعتمد الهوية على في هذه الحضارة في الديمقراطية على مصدر الحفظ والأمان ومصدر القوة والسلطة والحكم ومصدر المحكمة العليا لتنفيذ الحكم في مجلس الحكم والذي تتجمع فيه دواوين الحكومة لإصدار سلطتين التنفيذية والتشريعية.

وبعد ذلك انتقلت هوية الديمقراطية القديمة إلى حضارة بابل القديمة، حيث الهوية القوية والحضارة القوية والغنية بالعديد من العلوم والمعارف العلمية، وكان أهم هذه العلوم العلوم القانونية والسياسية المتمثلة في الحكم والسلطة والقانون ومن أهم قوانينها قانون حمورابي.

فأنشأت فكرة هوية الديمقراطية عن طريق الترعة الاقتصادية لأنها كانت تتطلب أن تكون في يد الحكومة الملكية المطلقة ولأنها كانت تستند على الثروة التجارية وكانوا التجار لهم دور كبير في الاعتناء بالدولة والاحتفاظ على نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي ولهم دور في التوسط بين الشعب والملكية وخاصة كان نظامهم السياسي ملكي وكان الملك يورث عرشه لأحد أبنائه، ويعتبره نفسه ولياً للعهد لكي يتحصل على عصبة من الناس تناصره في الحكم وذلك بقصد حفظ سياسة الحكم المحلي وهويته التاريخية .

* أما بالنسبة تطور النظام الديمقراطي كفكرة في الحضارة الآشورية كانت تعتمد على نظام الإمبراطوري وعلى أوامره من قبل الملك، وخاصة عندما كانت حكومتها

تلجأ كثيرا إلى الحرب أكثر من روح الوطنية في البلاد وتزيد من العلاقة الذاتية المتنامية بين السلطة والسلطان للملوك، وهنا أسست لدنيا القدرة الفعلية في تحقيق الهوية كفكرة الأولى للديمقراطية سواء كانت في الأنا والذات والآخر.

* ومن وجهة نظر الحضارة الفارسية، حيث ترى بان هوية الديمقراطية وفكرتها تعتمد على إمبراطورية ملك قورش الذي يعتبر من أعظم ملوك فرس في الحكم السياسي، وبالأخص عندما كانت هذه الإمبراطورية تعتمد على المنظمات السياسية في عالمها القديم قبل الحضارة الرومانية وبخاصة عندما كان قورش أقوى من الدولة بل وهو الدولة نفسها في السلطة السياسية بذلك اتسعت سلطة قورش والفارسية أكثر في الحضارة والتاريخ والأصل والجذور وفي أكثر أنتشار ورقياً لأنها كانت قائمة على قسط من النظم السياسية والإدارية(البيروقراطية) وفي الحكم والديمقراطية وهنا تأسست لدينا العلاقة بين هوية الحكم وهوية الديمقراطية في أن واحد وفي وقت واحد وفي تاريخ واحد وأصل وجذور واحدة. وأيضا خلقت لنا بزوغ العلاقة بين هوية المنظمة السياسية وهوية الحضارة الفارسية نفسها.

* أما فكرة هوية الديمقراطية في الحضارة الهندية القديمة تتمثل في صور الحكومة التي كانت تتمتع بها الطبقة الأرستقراطية البراهمية في السلطة وفي القوانين مانو التي تعتمد عليها من القوانين الرئيسية في الهند بالنسبة للملك والشعب، وبهذا برزت لنا هنا العلاقة بين فلسفة البوذية وفلسفة البراهمية في الهوية وأيضا بين هوية الأخلاق السياسية والفلسفة السياسية في الهند وخاصة كان بوذا يلعب دور كبير في هذه الحضارة وفي هويتها الاجتماعية والدينية والثقافية والفلسفية.

* وتؤكد الحضارة الصينية على هويتها في الديمقراطية على حضارة وهوية الفيلسوف الصيني كونفوشيوس، وخاصة عندما كان يبحث عن حقيقة الدولة والحكومة الصالحة، حيث قال (توجد الحكومة الصالحة حيث يكون الأمير أميراً والوزير وزيراً، والأب أباً، والابن ابنًا)[1] وكان يرى بأنه هوية الحكم في الصين تكمن في القدوة الصالحة والحكمة والإصلاح والسلم .

1- ول ديورانت، قصة الحضارة. (الجزء الرابع من المجلد الأول)، الشرق الأقصى الصين، بيروت، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، ص45

إذن هوية الديمقراطية في الصين من هوية الفيلسوف كونفوشيوس، والذي كان معبودا للشعب ، بهذا بزغت لنا هنا العلاقة بين هوية النظام الاجتماعي وهوية النظام السياسي في إطار الواجهة القانونية .

أيضا من أبرز الهويات في الحضارات القديمة هي الديمقراطية والتي أعطت طابع حضاري في العدالة والمساواة، والتي أعتبرت من أهم الوسائل في التفاعل بين هوية الحضارة اليونانية وهوية الحضارة الديمقراطية الراقية الذي مازالت أثارها في التاريخ ملموسة ومادية مع الواقع الماضي وواقع المستقبل. والذي ظهرت بدايتها الأولي من أجل بقاء الحرية السياسية وتحطيم أقلية (الأرستقراطية).وبهذا نرى هوية الديمقراطيات اليونانية من قبل السلطات الموفدة تعتبر في نظرهم الممارسة الحقيقية في جمعية الشعب ،والتي تحدث عنها كبار الفلاسفة اليونانين مثل أرسطو وسقراط وأفلاطون وطالوس ....الخ .

إن أحد الوسائل في مساعدة تحقيق هوية الديمقراطية في اليونان الإنتشار السريع للديمقراطية وهويتها وكذلك الكفاح الطويل من قبل الشعب اليوناني من اجلها ومن اجل الحرية.

وإزاء عن ذلك، عند إبراز هوية الحضارة الرومانية وثقافتها كانت محدودة ومحصورة جدا لأنها في يد الملوك والطبقات العليا والتجار لذلك من الصعوبة تحقيق العلاقة العلمية بين هوية التأثير الديمقراطي بالمجتمع وهوية التأثير بالحكم المتمثل في النظام الملكي والنظام الجمهوري لأنها عاشت في حقبة زمنية قصيرة جداً من التاريخ الإنساني.

ب- تطور هوية الديمقراطية في الفكر الوسيط (عصور الوسطي) :

وعند نهاية الحضارة الرومانية ازدادت أهمية هوية الديمقراطية أكثر بزوغا في العصور الوسطي، وأعاده بنائها من قبل العديد من رجال الساسة والثقافة والتاريخ ومن أمثالهم أوغسطين القدس وتوما الاكويني.... الخ، والذي كانت فيها المرحلة التاريخية في القرن الخامس عشر مضت ألف سنة من عمر الزمان أطلق عليها عادة اسم (القرون الوسطي) أو عصر الوسيط.

حيث أنشات فكرة الهوية الديمقراطية مع إنشاء هوية القوة العسكرية لأنها كانت الفكرة قائمة على النظام الإقطاعي الاجتماعي والذي ميز هذا النظام بين أوروبا في العصر الوسيط وأوروبا في عصر الحديث ولأنها أعطت فكرة واضحة عن طبيعة النظام

السياسي، مما ظهرت لنا علاقة جديدة بين ربط الهوية بالسلطة وربط الهوية بالاستقلالية في الواجهة السياسية في نفس الوقت وأيضا احتواء العلاقة الشكلية مع العلاقة الجوهرية أدى إلى تسلسل في السلطات وضوح هوية الديمقراطية في الدولة السياسية، إما هوية الواجهة الاجتماعية كانت تمتاز بأملاك الأراضي والإقطاعية بشكل عام. وعليه تكون الهوية بين عقلية السياسة وسلوك ثقافة المجتمع من حيث الذاتية والخصوصية والشخصانة.

وقد ظهرت عوامل أخرى لإظهار هوية جديدة في العصر الوسيط والذي لعبت دور كبير في تحقيق فكرة علاقة السياسة بالكنيسة وعلاقة الدين بالكنيسة، التي لها مؤثرات في الحياة الفكرية والثقافية في هذا العصر.

وعند ظهور الكنيسة المسيحية أدى إلى ظهور العديد من الكنائس الأخرى في معظم الدول الأوروبية مثل الكنيسة الألمانية والأسبانية والفرنسية والإيطالية ...الخ، والتي كانت لها التأثير في الأدب المسيحي وفي فلسفة الأخلاق والدين المسيحي، ومن أشهر هؤلاء الفلاسفة تومااألكويني الذي ألف في كتابه المشهور في الفلسفة ومعالمها وهو (الكامل في اللاهوت)، وهنا بدأت هوية الكنيسة دورها في العصور الوسطي سواء كانت من الجانب الديني أو الأدبي...الخ، وأوف أوكهام الذي كانت إصراره دائما إلى الأصلاح الكنيسي والوضع البابوي، وكذلك القديس أغسطس الذي أشتهر بكتابه (مدينة الله)، حيث طرح في أفكاره الكلاسيكية العلاقة الواضحة بين هوية مدينة الله وهوية السلطة المحلية وسيادتها.

وتكمن هنا هوية الإمبراطور والكنيسة البابوية، خاصة عندما نرى أغلب القرارات كانت تصدر من الإمبراطور سواء كانت القرارات السياسية أو القانونية، والتي كانت أغلبها في مصالحه الذاتية (الأنا) والشخصية النفس، وعندما شهدت الحر الوسيط (القرون الوسطي) الضغط الشديد على هوية الديمقراطية وأنظمتها المختلفة في تلك الفترة لأنها كانت تنطوي على العوامل الفكرية والسياسية في عدم النضج والفهم وفي الفوضى (الغوغائية) والظلام (البراجماتي) الدامس، ولأنه كان في ذلك الوقت هوية النظام السياسي محصوراً جداً ولم يكن معروفاً كثيراً لأنه كان فرع من فروع علم اللاهوت، بغض النظر عن علم الاجتماع الذي كان سائد أكثر وقائم بذاته أكثر من علم السياسة برغم من وجود هناك العديد من النظريات العلمية والمنهجية والفكرية

والأدبية تحدثت عن هوية النظام والسياسة، لذلك لماذا هذا التناقض الواضح بين هوية النظرية السياسية وهوية الديمقراطية في نفس الوقت؟ وهنا تشير الإمبراطوريات في عصر الوسيط أرتباطها بفكرة التطور التاريخي للهوية المسيحية وهوية النفوذ والملوك والأباطرة الأوكومنولث المسيحي التي مازال تاريخه قائم حتى الآن في العالم الأوروبي والعالم المسيحي.

وبفضل تطور هوية فكرة الديمقراطية في العصور الوسطي أدى ذلك إلى نهضة الحضارة الأوروبية الغربية الحديثة في نضج العلاقة القويمة بين مفتاح هوية الجامدة ومفتاح هوية المرنة في الهويات الأخرى المتعددة في الدول التي تتمتع بحركات حديثة لها مرجعية أيديولوجية ثقافية وخاصة فيما يتعلق بنظام القوميات وكيفية ظهورها في أوروبا العظمى، وكيف تنوعت فيها الثقافات والانتماءات واللغات واللهجات والخصوصيات والاناوات والذتوات...الخ!

إذا أشرقت لدينا هنا العلاقة بين هوية النهضة الأوروبية الحديثة وهوية القوميات الجديدة في أوروبا.

ت- تطور هوية الديمقراطية في الأديان السماوية الثلاث (الديني) :

ازدادت أهمية الهوية في المجتمع الإنساني وذلك عند نزول الأديان السماوية الثلاث على الأرض البشرية أرض الله أولاً وأرض البشر ثانياً، حيث نرى هوية الديانة المسيحية ترجع إلى هوية سيدنا عيسى عليه أفضل السلام، والذي أكد في هذه الديانة على أن الدعائم الأخلاقية والفضائل النبيلة هي أساس ممارسة الحياة الدنيوية والأخروية والتي تؤسس فيها الأحترام والمحبة والمساواة بين بني البشر في التقدم وفي المبادئ الدينية وفي قيمة هوية هذه الديانة، هنا جعلت لنا العلاقة بين التغير والتغيير وبين التأثر والتأثير في مسار الكلي لا في المسار الجزئي لأنها أنتجت وقائع ملموسة في تحديد هوية والهوية نفسها الذاتية وفي هوية تنظيم المجتمع الدولي للهوية المسيحية.

أما فلسفة هوية الديانة اليهودية ترجع إلى سيدنا موسى عليه أفضل السلام، والتي تعتبر نزلت قبل الديانة المسيحية، وينطبق عليها مثل ما ينطبق في الديانة المسيحية، لأنها استندت في ديانتها على الثوابت الحميدة وعلى محاربة الفوضى والظلم، لذلك نستطيع تحديد العلاقة بين الديانة اليهودية والديانة المسيحية على أساس علاقة مكملة لكل ديانة لأخرى لأنها عندما عمد الغوغائية في الديانة اليهودية وأزداد الكفر والفساد في الأرض،

بعث الله تعالى ديانة أخرى وهي الديانة المسيحية، وذلك من أجل محاربة الكفر واستقرار دين الله على الأرض وعلى الناس ومن هنا نستطيع تحديد طبيعة العلاقة الأخرى بين الديانتين في الهوية، وهي بين هوية دينية وهوية اجتماعية.

ويستعيض الموقف الإسلامي دور كبير في تحقيق الهوية الإسلامية النابعة من الدين الإسلامي الحنيف المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في تطور فكرة الهوية الإسلامية من جميع النواحي الدينية الاجتماعية السياسية والاقتصادية والقانونية والعسكرية والعلمية...الخ، الذي نهجت فيها لكل جانب من تلك الجوانب السابقة فواصل ومكملات على شكل حلقات متسلسلة من التاريخ والعمق الإنساني وتنمية وتنظيم المجتمع الإسلامي من مستوى الفردي والجماعي والدولة والدولي والقاري والعالمي. لأنها عندما جاءت هذه الهوية الإسلامية جاءت للإنسانية جمعاء وليس لقوم أوأمة معينة أودولة معينة بل جاءت لجميع الدول الموجودة في العالم وفي الخارطة الجغرافية والسياسية، ففي هذا المحور يقول الله تعالى " وَجَعَلنكُم شُعُوباً وَقَبَائِلَ لتَعارَفُوا إنَّ أكرمكم عِندَ الله أَتَقَاكُم" [1]، وبذلك تطرح الفكرة نفسها على أساس تطوير هوية الديمقراطية في الفكر الإسلامي من جانب الذاتية والشخصية والخصوصية في الإطار الفعلي للحرية والعدالة والمساواة والسلام العالمي وعدم التمييز بين البشر والأجناس المختلفة من حيث اللون والدين...الخ إلا بالتقوى والعمل الصالح.

ويعتبر نظام الشورى من أفضل الأنظمة في النظام الديني والنظام السياسي، حيث قال تعالى " وأمرهم شورى بينهم" [2] " وشاورهم في الأمر" [3].

ومن هنا بدأت تبرز لنا هوية جديدة مخالفة تماما عن الهويات الأخرى، وبخاصة أن القرآن الكريم قد نزل باللغة العربية وذلك من أجل تحديد الهوية العربية الإسلامية وتحديد العلاقة بينهما من الجانب اللغوي والجانب العقيدي في تحديد تاريخ الأمة العربية وقوميتها من حيث الدم والأصل المشترك والانتماء والدين الواحد والعقيدة والتاريخ والأرض والحضارات العربية والقيم المشتركة من الناحية الاجتماعية والثقافية والمصيرية المتأصلة فيها والموجودة على الواقع .

---

1 - سورة الحجرات، الآية 13.
2 - سورة الشورى الآية 37، 38.
3- سورة آل عمران ،الآية 159،158.

وعليه ينبغي أن نحدد أيضا هوية السنة النبوية عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحاديثه النبوية، التي تنظم الحياة في المجتمع من أجل المصلحة العامة للمسلمين، ووضع قواعد للنظام الإسلامي والنظام الديمقراطي، وهنا فرضت لنا علاقة وجودية واقعية بين الإسلام والإسلامية والدين والدينية في ممارسات الأمور وفي حل المشكلات والقضايا المطروحة سواء كانت على مستوى الفرد أو الجماعة أو المجتمع أو الدولة أو الدول أو المستوى الإقليمي أو القاري أو العالمي، فهو نموذج رباني، لقد وضعه الله تعالى لأنه يدرك ما في السماوات وما في الأرض ويعلم ما في الصدور وما في القلوب وما يولج الليل وما يولج النهار...الخ.

لذلك من هنا نستطيع القول بان الهوية الإسلامية لها صرورتها وشخصيتها وكينونتها وذاتيتها من الدين الإسلامي نفسه ومن القران الكريم والسنة النبوية وثقافتها مميزة عن الثقافات الأخرى، ومن خلال ذلك تلج لنا الحركة الإيمانية والروحانية والمسئولية التربوية والنفسية والصحية والطبية...الخ، في علم الإسلام. ومن هذا المنطلق نستطيع أن نحدد العديد من العلماء الإسلاميين والمسلمين الذين أسسوا الحركة العلمية والنظرية والمنهجية ومن أشهر هؤلاء العلماء ابن رشد، أبن بطوطة، أبن الهيثم، أبن سينا، الفارابي،أبن خلدون الذي يعتبر من أشهر العلماء العرب والذي درس الكثير من العلوم مثل علم الاجتماع الذي أشتهر من خلال بكتابه المشهور ومازال له أثر اجتماعي وسياسي حتى الآن وهو (مقدمة أبن خلدون) وأيضا قد أبدع في الطبيعة واللغة والرياضة ولقد فهم السياسة والفلسفة وعلوم الدين...الخ، كان معجزة في عصر زمانه، وهنا تكونت عندنا العلاقة بين العرب والإسلام، برغم أن نجد لكل منهما شخصية مختلفة عن تلك الشخصيات، لذلك أدمجت الحقيقية العربية بالحقيقية الإسلامية في الهوية بشكل عام سواء كانت في هوية الفكر العربي او الفكر الاسلامي لان كلا من الهويتين هما مقومات دينية وتاريخية وطبيعية وعقلية (منطقية) وقومية والأمة الذات.

إذاً من هذا نستخلص بِأن هوية الأنا الإسلامية متأصلة في الذاتية العربية كقاعدة أساسية ثابتة في الجذور والعمق والأثار والتاريخ، أي يعني تلاحم هنا للهوية يعني للهوية الأنا والذوات وأناوات متعددة في القلب الواحد في ظل تلك المعطيات المتغيرة، وفي ظل تحديات العولمة أتجاه الإسلام والعرب بصفة عامة والهوية بصفة خاصة، وهذه التحليلات

ما زالت تسري في أصفاد البحث والدراسة عند رجال العلم والدين والساسة والفلاسفة والكتاب...الخ.

ث- تطور هوية الديمقراطية في الفكر الغربي (الحديث) :

إن صعود التيار الغربي الحديث في الهوية نتج عنه ظهور العديد من القوميات من أجناس مختلفة، حيث دمجت العديد من المجتمعات غير الأوروبية إلى تأسيس هوية أوروبية وخاصة في مرحلة الحرب على القومية الأوروبية وتكوين الوحدات الأوروبية، ولكن بدأت نشوء أحقية الهوية الديمقراطية الغربية في القرن السادس عشر وخاصة في السنوات الأخيرة من العصر الوسيط، حيث ظهرت أربع هويات لتحديد مراحل الديمقراطية وهي (تشكيل دول الحديثة وفكرة القومية، وتهيئة فكرة الديمقراطية، وتعصير السياسة، وتبادل العلاقات الدولية)[1]، حيث استطاع هذا التيار تحديد فلسفة الفكر الغربي الحديث في السياسة وفي التاريخ وتأسيس نظرية الدولة في النظام السياسي والنظام الاجتماعي والتي نتضمن فيها العديد من الشخصية و الذاتية الأوروبية على الشكل الظاهري والشكل الباطني لحركة التاريخ وحركة القومية الأوروبية ووحدتها وبالأخص عند ظهور العديد من العلماء الساسة مثل ماكيافلي الذي قرأ سياسة أرسطو وخطب شيشرون وكان معتنق النظام الجمهوري في مذهبه وعقيدته والتى لدَّى كتاب مشهور مازال أثره قائم حتى الآن الذي يحمل عنوان (الأمير) والذي يعتبر كتاب سياسي وأخلاقي حيث تحدث عن العالم الأوروبي والظروف السائدة في أوروبا الحديثة واستطاع بأن يدخل في تيار الفلسفة والتاريخ في التفكير الغربي الحديث وكانت عنده السياسة على تجريبي في تأسيس الدولة وخاصة في الدولة الإيطالية من وجهة نظره .

أما نشوء فكرة هوية الديمقراطية عند مارثر لوثر كانت قائمة على تأييد طبقة النبلاء والطبقة البرجوازية وعلى القناعة الدينية وذلك في دعم الإصلاح الديني في الكنيسة وبالأخص في الدولة الألمانية وذلك ترجع لأسباب سياسية واجتماعية لأن وجود هناك طبقات غنية وفقيرة وأيضاً كان يرى أن الدولة ضرورة في حياة البشر لأن البشر ليسوا أرواحاً نظيفة ونقية ، ومن هنا يمكن لنا تحديد العلاقة الهوية بين تأسيس الدولة وتنظيم أمور لشعب في إطار المذهب السياسي وتنظيم المجتمع في نفس الوقت بالرغم أنه كان يفضل (نظام حكم المجالس التي تراقب بعضها بعضاً) بالرغم أنه لم يكن

1- نور الدين حاطوم، تعريب تاريخ ،عصر النهضة الأوروبية، دار النشر الفكري، 1968، ص13.

ديمقراطياً إلا أن أفكاره والصوره إرادة منه على تهيئة فكرة الديمقراطية[1]، هنا تطورت فكرة الهوية مع فكرة الديمقراطية حتى في الأنظمة السياسية وخاصة في النظام الملكي المطلق ، حيث تطورت فيها ديمقراطية الدول الأوروبية تبعاً لتلك الظروف ، وأهم هذه الملكيات في عصر أوروبا الحديثة الغربية هي المملكة الفرنسية والمملكة الأسبانية وانكلترا وملكية بلدان سكان الإسكندنافية الدانمارك وبهذه مهدت هذه الملكيات الطريق في خلق هوية الدكتاتوريات الجديدة في الديمقراطيات الحديثة أو تأسس هوية النظم البرلمانية والاقتراع العام، وذلك من أجل الوصول إلى هوية الحكومات المسئولة عن النظام وتنظيم المجتمع اجتماعيا وسياسياً، من هنا أصبحت الشعوب الأوروبية تؤمن بالتقدم الديمقراطي وتؤمن بتوسيع العلمية الانتخابية، وتؤمن بقيام حكومة رشيدة عقلانية في السديد الرأي الصائب، بهذا بلغت التحول الديمقراطي محل الحوار والنقاش والجدل وخاصة عند تحقيق الموازنة السياسية بين أوروبا وأمريكا.

وعند إنتقال الهوية الديمقراطية من النظام الجمهوري والملكي إلى نظام الإقطاعي يعني بروز هوية جديدة في هوية السلطة مع هوية الحكم من قبل الأمراء والملوك والطبقات من التجار، وهنا لفت إنتباه أوروبا في التحرك المفاجئ للهوية الديمقراطية جديدة في نمط آخر جديد وتطور جديد، ولكن عند أنتقال نظام الإقطاعي إلى نظام برلماني والذي بدأت جذورها التاريخية الأولى في انجلترا في أواخر هذا العصر في القرن التاسع عشر، والذي حددت فيها مرحلتين للهوية مرحلة الليبرالية ومرحلة الديمقراطية الجديدة، ولكن تعرض هذا النظام إلى حملات رجعية من اليمين واليسار مثل اليمين الفرنسي والإيطالي والألماني، ولهذا فإن الهوية الغربية في أوروبا أصبحت تعرف بالديمقراطية التقليدية او الديمقراطية الغربية التي استندت على فلسفة مبادئ الثورة الفرنسية، وعندما تبلورت أفكار جديدة في تطوير هوية الديمقراطية في المجتمعات العربية أزدادت في ظهور تيارات فكرية وفلسفية من قبل فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر بالذات فلسفة جان جاك روسو في التفكير الاجتماعي وفي عقلية السياسة، أدت نظريته الانتقال إلى القانون الوضعي الدستوري الذي كان يقصد بها الفردية ومنذ ذلك التاريخ أصبح للديمقراطية نظام وبداية لهويتها، وبعد ذلك تطورت إلى عوامل مختلفة الدينية والفلسفية والسياسية، والتي تحكمت فيها القاعدة القانونية والنظم القانونية

1 - المرجع السابق، ص 185، ص186.

السائدة لسيادة الملك للأمة وإصدار دستور لسيادة الشعب حتى وصلت طريقها معينة، وخاصة في الديمقراطية الفرنسية وهويتها عبر المراحل المختلفة، حتى وصلت إلى عصرنا هذا أساساً قوياً وقانونياً للدساتير، وفي نفس الوقت حدد فيها جملة من المبادئ الأساسية في نظرياته العلمية وهنا بزغت لنا العلاقة بين تكوين أصل الهوية في سياسة فرنسا وهوية الخصوصية للبيئة السياسية الجديدة المؤثرة على الطبع والطابع الشعب الفرنسي والدائرة المحيطة به.

أما فكرة الهوية عند جون لوك يرى أن الديمقراطية مفيدة بخصوص العقد الاجتماعي، وذلك لبناء المجتمع السياسي وبناء المجتمع الاجتماعي لأن هوية السلطة والسلطان يراها أن تمارس من قبل الشعب، وبذلك واكبت نظريته مع نظريات العصر الحديث الغربي في إبراز العلاقة الحتمية بين هوية السلطة وهوية السلطان في الديمقراطية مع تحقيق التوازن في ذلك .

إذاً نستطيع القول بأن هوية الفكر الغربي تطورت مع ظهور القوميات الغربية منذ منتف القرن الثامن عشر، حيث تجانست فيها القومية الغربية وتأسست فيها النمط الإستراتيجي في الشيوع الدولة القومية في القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة ونشر صورة المجتمع القومي كصورة من صور الاجتماع السياسي[1] الدولي العالمي والذي كانت النقطة الرئيسية في تحقيق هوية الدول المعاصرة .

ج- تطور هوية الديمقراطية في الفكر المعاصر (الحداثة) :

بدأت من عصر النهضة الأوروبية الحديثة إلى الحرب العالمية الثانية (**1939ـــ 1945**)، حيث أنها زادت فيها تصادم في الأفكار والأيديولوجيات والهويات وتعددها من مجتمع واحد إلى دولة واحدة وإلى دول الواحدة، وأيضاً تعددت فيها القوميات والثقافات والحضارات من ثقافة الواحدة إلى تعدد الثقافات واللغات في المجتمع الأوروبي ومن حضارة الواحدة إلي تعدد في الحضارات الغربية في الدولة الأوروبية الواحدة وهكذا في اللغات بالرغم من وجود نظام سياسي قائم على القوة العسكرية والحربية، ولكن بسبب حدوث أزمة اقتصادية، وعقد مؤتمر الصلح في (**1919**) التي ساعدت على تقوية روح الأنظمة الدكتاتورية وأضعاف من فكرة هوية الديمقراطية كبذرة الأولى

1 - مفيد الزيدي ، العرب والعولمة في عالم متغير. الجماهيرية . المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر .الطبعة الأولى ، 2006 ص 43 .

من بذور سياسة القومية لأن هذه البذور تعمل على تقوية فلسفة الشعب ووضع حلول للمشاكل الموجودة على الصعيد الأوروبي أو الدولي ولكن هل ظهور أوروبا المعاصرة تساعد على تدخل المملكات السياسية الجديدة وخاصة المشتملة على إعادة التنظيم السياسي وإعادة النظرة الاجتماعية والعمل على التطوير الاقتصادي الرأسمالي لأنها تعمل على تقوية العلاقة بين هوية الحكومة وهوية الشعب في هذه الفترة في إطار العلاقات الاجتماعية (والديمقراطية الاجتماعية) والعلاقات الاقتصادية (الديمقراطية المادية) لقد نادي بها الاشتراكيون ووضعوا دساتير لها مثل الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية وألبانيا.

وبعد ذلك تطورت هوية الديمقراطية الغربية المعاصرة إلى الديمقراطية السياسية وهويتها الشخصية، وذلك من أجل البقاء والخلود وتكفل لنفسها الحماية من تيار الاشتراكية الجارف والمتصارعة على الكيان السياسي عن طريق اللجوء إلى العاصفة الاقتصادية وزوابع الديمقراطية المتعددة، التي تبلورت فيها هوية الديمقراطية الاجتماعية بأفكار الديمقراطية المعاصر القائمة على النخبة وضرورة القدرة على التنظيم والتنافس السلمي لأنها عبارة عن حلقة وسلسلة من النخب الدائمة العضوية في تحريك الكراسي الهزاز من مكان إلى مكان آخر ولكن في إطار عضوية السلطة وعضوية الحكم،هنا برزت لنا حقيقة هوية الديمقراطية المعاصرة وكيف أصبحت مملكة لهوية الحضارة الغربية مع هوية تطور الديمقراطية؟ وهنا حددت لنا العلاقة بين الأصل والخصوصية وتميز المجتمع الأوروبي من دولة إلى أخرى من حيث الطوائف والقبائل والطبقات والأعراف وطوائف سياسية ودينية والطبقات الاجتماعية والاقتصادية والاختلاف القائم في تلك العلاقة الممزوجة في آن واحد تكوين نسق قيم للهوية الأوروبية التي تسهم فيها بالجدارة حضارتها سواء كانت بالثقافات أو الانتخابات، وأن عمليات المعاصرة تمت ما بين القرنين التاسع عشر والقرن العشرين في تطور الهوية الأوروبية وهوية الديمقراطية وامتداداً للحضارة الغربية المعولمة (الاتحاد الأوروبي الموحد) وهويته الأيديولوجية الواحدة برغم تعدد الأجناس والأحزاب والطبقات في الاتحاد الواحد سواء كانت في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبرتغال وبلجيكا والسويد وبريطانيا ... الخ حيث الانتماء المتعدد في الأمم والقوميات.

إذاً من وجهة نظري كباحثة نرى بأن الهوية الأوروبية أساسها الانتماء القومي قبل أن تكون فيها الانتماء السياسي وخاصة بعد ظهورها وتعددها من جماعة واحدة إلى جماعات متعددة أي بمعنى من قومية واحدة إلى قوميات متعددة متكونة من مجموعة دول أوروبية وهنا تكون الهوية قد أنطوت على حقيقة دامغة بين المعيار السياسي والمعيار الاقتصادي في تحديد المقاييس البداية للهوية وتحديد مقاييس بداية عولمة الأوروبية، أي بين ذات الهوية والأنا الأوروبية.

من الاستقراء السابق يمكن لنا بأن نوضح بأن العوامل التاريخية والدينية والسياسية والعسكرية لعبت دور كبير في بزوغ قمر هوية الأوروبية وتحديد سحاب الوحدة الأوروبية المترابطة في خيط الواحد من نوع الواحد من تلك السحب الكهربائية الجياشة في تعدد وفي التوحد وفي تعولم ، في الهوية الاقتصادية والسياسية والعسكرية .... الخ.

إذا نستطيع القول أيضاً أن هوية الأوروبية الحديثة أختلطت فيها هوية أوروبا المعاصرة من حيث إثبات هويتها وكنونيتها وشخصيتها الذاتية أمام دول العالم وذلك عقب التاريخ المذكور.

ح- تطور هوية الديمقراطية في فكر العولمة (الرأسمالية الجديدة):

إن الاتجاهات الجديدة في عالم السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا (التقنية) الالكترونية أدت إلى ظهور بداية العولمة وهويتها وذلك ما بين نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين وخاصة بعد انهيار الكتلة الشرقية الاتحاد السوفييتي وأصبح العالم يعيش بقطب الأحادي الآن، هنا أنطلقت أفجاج هوية الديمقراطية العولمة (الولايات المتحدة الأمريكية)، وأيضاً انطلقت بها أفجاج العولمة العالمية وذلك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والتي أدت فيها بروز الذاتية الخاصة للعولمة والأنا المسيطرة والمهيمنة على العالم في نفس الوقت، وأصبحت ذاتية الدول الأخرى في العالم الآخر وليس للذاتية النفسية نفسها وإنما للذاتية العقلية للغير وذاتية متقاطعة تحاول فى نفس الوقت مع القوة والهرطقة، التي تجاوزت فيها التاريخ أمريكا الجديدة وذلك عبر الهجرات التاريخية إلى الأمريكيتين الشمالية والجنوبية عقب كشف كولومبس جغرافية السياسية والاقتصادية الاجتماعية للأمريكيتين ومعرفة السكان الأصليين الذي كان في ذلك الوقت يعيشون فيها (الهنود الحمر) وهنا تكمن حقيقة الهوية التاريخية للهنود الحمر وتقرعت الأبواب هنا في التناقض والاختلاف بين هوية أمريكا الحقيقية وهوية الهنود الحمر الحقيقية، وبهذا تكون فكرة الهوية محددة بين تاريخ أمريكا والسكان الأصليين الهنود الحمر.

ونهضة الحضارة الأمريكية من نهضة الحضارة الأوروبية الغربية الحديثة والمعاصرة عقب الهجرات التاريخية من أوروبا إلى أمريكا، وتشكلت هويتها الأمريكية من هوية أوروبا الغربية التاريخية، وهنا بداية تكوين هوية أمريكا ونهضتها أتجاه الفرد والمجتمع والدولة حتى نهضت إلى العالمية في الوقت الراهن لأنها استفادت من تجارب الآخرين من بعض الدول في كافة التخصصات الفكرية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية...الخ وكونت ثقافتها المتعددة من ثقافة الغرب حتى أن أصبحت لها ثقافة واحدة ولغة واحدة وسياسة واحدة في إطار تعدد الهويات في ذات الوقت. ولكن هوية الرأسمالية العولمة زرعتها وحصدتها السياسة الرأسمالية الغربية (والحضارة الأوروبية الغربية الحديثة والمعاصرة) وهنا نستطيع تحديد زيادة الاختلاف بين هوية الديمقراطية المعاصرة وهوية الديمقراطية في عصر العولمة حيث نرى في العصر المعاصر أن الهوية تكمن في زيادة النخب (الاوليغاركشية) وتعدد في الأحزاب السياسية وهذا التعدد يعني وجود هناك تعدد في الهويات في الديمقراطية الحزبية، وفي نقس الوقت قابلة للتطوير والتعديل والتلوين في المصالح الإستراتيجية سواء كانت الذاتية أو العامية. أما المفارقة في الهوية الديمقراطية في عصر العولمة هي الزيادة في تعدد الأقليات الحاكمة سواء كانت من قبل الدولة العظمى الواحدة الأمريكية أو الدول الكبرى.

ومن هذا المنطلق تطورت الهوية من الدولة الوطنية الواحدة إلى عدد الدول في أطار الهويات القارية الواحدة في عصر العولمة ويمكن أن نسميها (الهوية عبر القارات) متعددة وواحدة في آن واحد وهنا تتولد لدينا العلاقة بين الهوية الوطنية في الدولة الواحدة وسيادتها ووطنيتها وعلاقة المجتمع القاري الواحد بالترابط والتواصل والتعاون في المجال الدولي والعلاقات الدولية القارية من مختلف الأنظمة سواء كانت سياسية وقانونية وثقافية واجتماعية وعسكرية...الخ، لأن الهوية تحدد من بداية إعلانها سواء كانت على المستوى الفردي وذلك عند وجود أي إنسان حي في هذه الدنيا مع أسرته إثناء ولادته من الظلمات الثلاث البطن والمشمئة والرحم، أو في مؤسسة اجتماعية للأيتام أو على مستوى المجتمع وذلك عند وجود تعدد في الأفراد والجماعات والأسر والقبائل والطوائف والدول والقارات...الخ.وهوية الدولة وذلك عند وجود الأقليم والشعب والسلطة وسيادتها وذلك عن طريق تجمعات العديد من البشر في مناطق متعددة ومختلفة القبائل والأديان والمعتقدات والأجناس والأعراق...الخ، أما المجتمع القاري تكون هويته

من هوية مجموعة دول وهذه الدول تحتوي على مجموعة من الثقافات واللغات واللهجات والحضارات والأديان والأجناس والقيم والتاريخ...الخ من دولة وطنية واحدة إلى تعدد الدول إلى مجتمع قاري فضائي متعدد وموحد سواء كانت هذه القارات في أفريقيا أو أمريكا أو آسيا أو أوروبا أو استراليا ..الخ .

وهوية العولمة الاقتصادية تزامنت مع حركة نهضوية لتحديث وتطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدمة، وتصدع فيها نظام الإنتاج في اقتصاديات الدول والقارات التي استمرت حتى الآن في تحويلها إلى اقتصاد السوق الواحد وما أحدثه من أزدواجية أنفصامية شاذة ما بين الرغبة في تحقيق الانفتاح الاقتصادي وتحقيق الهيمنة السياسية على العالم لإفراز نموذج قاري وعالمي في الذاتية الجديدة والشخصية الجديدة وفي أنفتاح على اقتصاديات دول العالم كنموذج للتطور ونموذج لشخصانية هوية العولمة، وعلى هذا الأساس تكونت هوية السياسة الاقتصادية عن طريق الاقتصاد العالمي.

أن النمط الأساسي للهوية الاجتماعية من قوى الأسرة والقبيلة والأمة والدول والتجمعات الدولية والإقليمية والقارية ولكن ذاتية المجتمعات والدول تتجرد وتصبح مؤهلة لاكتساب هوية جديدة، وهوية أكثر اتساعا، وأوسع مدى وأكثر قبولا إلى التعدد في الإطار الواحد عن شخصية الهوية السابقة التي كانت محصورة في الأسرة والقبيلة والمجتمع والدولة التي تتحكم بالقوانين الاجتماعية ونواميس العرف والدين بعد أن يصبح قانوناً في الحياة، والمعتقدات والقيم والتاريخ...الخ وهي في نفس الوقت ذاتها تتجه إلى مجالات أكثر فاعلية في الأمم والقوميات والدول والأقاليم والقارات، خير مثال على ذلك القوى الاجتماعية التي تحولت من تجمعات قبلية إلى تجمعات دولية وإقليمية أي فوق القومية وفوق الوطنية (الهوية عبر القارات).

وعلى الرغم من تطور الهوية الاقتصادية إلا أنها مهدت الطريق في تطور مفهوم الهوية السياسية في عصر العولمة عن طريق الاقتصاد السياسي وعن طريق حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب ونظام الأقليات وتعدد الحريات والديمقراطية التي تسعى إليها الجماهير في أي مكان من أجل إحقاقها لان الديمقراطية في هذا العصر أصبحت فرضية لضرورة إثبات صحتها للشعوب الحرة لان الشعوب بدأت تدرك سياسة الديمقراطية الجديدة المتبعة في تطورها مع هوية سياسة العولمة وخاصة بعد تدخل الهوية والشخصية القومية أمام الهوية والشخصية العالمية الجديدة، وهنا تبلورت كوامن الفكر بشأن ولادة

مرحلة جديدة لإنشاء هوية جديدة وتعددها في إطار تعدد العلاقات الاجتماعية الدولية وتغيرات في النظم السياسية والفلسفية الجديدة في ذاتية العالم بين الهوية القديمة والهوية الجديدة لأن الهوية الفلسفية تكمن في الذات والشعور والأرتباط بواسطة اللأنا العالمية (أي الأنا العولمة) و (الأنا عبر الوطنيات) في تكوين تفكير الفلسفة أتجاه الكون والعالم الجديد من منظور انطولوجيا عن الذات والمدركات المختلفة وهنا تلج لدينا العلاقة التنافسية بين هوية العولمة الجديدة وهوية الشعوب في المجتمعات والدول والقارات عن طريق الأفراد والجماعات وأيضا بين الحركة الديناميكية لهوية العولمة وحركة الاستاتيكية لهوية الشعوب في العالم.

وأن الاتجاهات الحقيقية لحركة العولمة تكمن في أصل الشيء والبحث عن حقيقة الشئ والذات للهوية بخاصة أن أمريكا عبارة عن حلقة من الأجناس المختلطة والمختلفة وتعتبرها حلقة مفقودة في ذاتية الهوية قبل الهجرات، ولكن بعد الهجرات أصبحت ذاتية الأنا العليا في العالم وفي إثبات جذورها المفقودة إلى جذور تاريخ الهوية الأمريكية، إذاً الهوية هنا تعني أصل الذات النابع من ذوات الشعوب المختلف والدول المختلفة. وهنا نعني هوية الارتقاء بالمستوى الذاتي والشخصي للإنسان منذ بداية ولادته على سطح الأرض مما يولد لنا العلاقة التوافقية بين الوقاية والعلاج في ذاتية العولمة وهويتها الجديدة، برغم انطلاق الشعوب في البحث عن الهوية والبحث عن الفلسفة والمنطق للكون الإنساني في علم الانتربولوجيا (علم الإنسان)، ولقد أفرزت الحالة الأمريكية (القطب الواحد) هويتها من صناعة الدول الأخرى في تزايد في التعداد الديموغرافي من الجانب الاجتماعي (سيوسولوجي) والجانب الاقتصادي (أيكنومولوجي) وهنا فتحت وديان النظام السياسي (بوليتكولوجي) وجريان ثقافة العولمة مع ثقافة الهوية والدول في التأسيس الفكري والديني والعرقي والعنصري والتاريخي والحضاري والقيمي...الخ، بالإضافة إلى ذلك الانتماءات والتعبيرات والإحساس بالأمة الأمريكية بالتفاعل بين الذاتية الداخلية والذاتية الخارجية عند أتجاهها نحو العالم، ولكن هنا يكمن السؤال ما نوع الذاتية التي تبحث عنها أمريكا في هويتها؟ هل هي ذاتية الشعب الأمريكي؟ أم هي ذاتية الدولة الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)؟ أم ذاتية الدول الأخرى؟ لماذا العولمة الأمريكية تتمعن وتتركز على الهوية وبالأخص بين لسان الذات وصوت الأنا الموجه إلى العالم بمختلف الدول والقارات والشعوب؟ وأن الجماهير متوترة وفي حالة

مرضية مستعصية اتجاه هذه المعضلة وفي حالة حيرة بين سيكولوجية الهوية وسيكولوجية المرض القائم بذاته في هذا العصر.

تعج هذه المسألة في التعدد والتنوع في الثقافات في المجتمع الواحد أتجاه الثقافات والحضارات الأخرى القديمة و الجديدة في قلب المنظومة العالمية للمعلومات والبيانات، وذلك من أجل تنمية وصون المعرفة والفكر في الموروثات الثقافية المشتملة على الآثار والتاريخ والفنون بأنواعها، مهما كان الدور الذي تلعبه في أتجاه نفسها أو في أتجاه الدول والقارات في العالم لأن المجتمعات الدولية والقارية مليئة بالهويات التاريخية والقيمة الحضارية المتنوعة في كافة التخصصات سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو فكرية...الخ.

وبهذا تكون الكونية الثقافية مشتملة على مفاهيم تطرح (أمام مثقف العصر بغض النظر عن انتماءاته الفكرية والأيديولوجية وبات من غير المعقول الاعتقاد أن حماية الثقافة الوطنية يمكن ان تكون عن طريق البيئة الخارجية أو الثقافة العالمية وحمايتها من المؤثرات الدولية في ظل ثورة المعلومات، ولكن لا بأس من حفظ الثقافة الوطنية على أساس الاعتزاز بالذات والحفاظ على الهوية والابتعاد عن الاغتراب الداخلي والخارجي عن طريق إيجاد قنوات متجددة تنتج الإبداع والتجديد والانفتاح، لا ثقافة التخلف والجمود والانعزال حسب الخصوصية الوطنية والثقافة القومية) [1].

ونجد أن هوية الديمقراطية في عصر العولمة تتطور بإستمرار إلى الديمقراطية الدولية والقارية والعالمية الموحدة في ظل حكم الفرد الرأسمالي الواحد (عولمة الولايات المتحدة الأمريكية) مع الاحتفاظ في الذات نفسها لكل دولة أو الدول والقارات والفضاءات بأنظمتها السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية ...الخ، الموجودة في كل دولة وقارة على سوا، وسواء كان ذلك في النظام البرلماني أو النظام الرئاسي أو النظام المجلسي أو نظام الجمعية (الحكومية أو النظام الجماهيري لان العالم اليوم في قبضة الرأسمالية وفي أزمة الديمقراطية)[2]، وبهذا تكون أيضا الهوية في ذاتيتها العالمية هي أيضا في قضية العالم وفي أزمة ليس في الهوية الواحدة وإنما حتى في تعددها في ظل التوحد في

1 - مفيد الزيدي، العرب والعولمة في عالم متغير. طرابلس: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الطبعة الأولى، 2006، ص1.71

2 - لطفية مصباح حُمَيُّر، تطور أزمة الديمقراطية التقليدية في عصر العولمة. إسكندرية:دار شمبليون للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006م، ص329.

كافة الجوانب سواء كانت العرقية أو الدينية أو الطائفية والقبلية والعقائدية...الخ، أو في تعددها ليس في الجانب الثقافي والحضاري والأصالة والانتماء الفطري والانتماء المكتسب ...الخ، وإنما حتى في الهوية الديمقراطية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... الخ، لأنها تحتوي في مضمونها على عدد من الحضارات التاريخية والإنسانية سواء كانت القديمة أو الوسيطة أو الحديثة أو المعاصرة أو في هذا العصر (العولمة)، وهذه الحضارات مليئة بخلق أصل الهوية وتاريخها الإنساني خاصة العربي والإسلامي.

تطور الهوية القانونية وأزمتها في عصر العولمة :

تنحصر هذه الهوية في الجانب القانوني، وعندما تكون محصورة تشريعيا وقضائيا فتصبح المسالة مفيدة وغير مطلقة من الشخص الواحد الذي بيد السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية (الثلاث) ولكن عندما تكون مطلقة وغير مفيدة تكون بيد جماعة أو مجموعة تحكم في النظام السياسي الموجود بالدولة أو من الحكومة التي هي جزء من الدولة، من هذا تكون الهوية القانونية في أزمة التطبيق والتنفيذ لأن وجود هناك تضارب وتناقض بين الهوية القانونية من الشخص الحاكم الواحد والهوية القانونية من مجموعة دول أو القارات.

وأقصد هنا من الناحية التاريخية وخاصة في إصدار القوانين والتشريعات والقرارات القانونية، في نفس الوقت وجود عدم الاحترام والاتفاق مع الآخرين حتى لو كانت من القلة الحاكمة لأن الاختلاف في الآراء والأفكار والتطبيق والتنفيذ يعني الاختلاف في القوانين والتشريعات الصادرة أو غير الصادرة، وهنا تعج المسألة إلى الإطار القانوني الدولي قبل أن تكون في المستقبل في الإطار القانوني القاري. والأزمة القانونية نابعة من أزدواجية المعايير والتناقض في المعايير الدولية في حد ذاتها، وأيضاً وجود علاقة تناقضيه بين القانون الدولي الداخلي والقانون الدولى الخارجي، وتعاني الأزمة خاصة في القانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص والقانون الجنائي العام والقانون الجنائي الخاص، وهنا ممكن تطور التاريخ للهوية القانونية، وهنا السؤال يطرح نفسه، كيف نستطيع إثبات الهوية القانونية في هذا العصر؟ وأيضا عقب المراحل التاريخية لأن القانون يتطور ويتجدد ويطرى عليه من التعديلات والتغيرات بين القوانين القديمة (السابق) والجديدة (اللاحق) و(قانون البقاء للأصلح)، وخاصة العالم اليوم أصبح يعتمد في سياساته على القانون العالمي وخاصة في إطار المصالح وهو في حقيقته (قانون القوة) وليس (قانون القانون)، ومركز سيادة القانون وقيمتها تكمن في ذاتية القوة والأنا للسلطة، وبالتالي

ستزيد أزمة الهوية القانونية في هذا العصر وتحصل لها تعارض بين العلاقة الأنا للعولمة والأنا الأمريكية في الإطار القانوني بالرغم من وجود في نفس الوقت ذاتية واحدة لكل وللآخر في نفس الوقت، وهيمنة واحدة وسيطرة واحدة وقوة واحدة، أما بشان المركز القانوني وقيمته القانونية بين التكامل والشمولية الذاتية في هذا العصر لأن القيمة المتعددة ليست في الجانب الواحد (هو الفرد) وإنما على كافة المستويات تنتج القيمة سواء في مستوى المجتمع أو الدولة أو الدول أو القارات، والقيمة القانونية (الدولية) في إطار المجتمع الدولي، والقيمة القانونية العالمية في إطار الدول في العالم لأن هوية القانون تغيرت واستجابت للواقع والظروف وفقاً لقضايا موجودة مع الإنسان والدول والقارات، لذلك ستكون القيمة القانونية تتمركز في قيمة الحوار والتبادل في نفس الوقت لمعالجة القيمة القانونية المبنية على السيطرة والقوة في شكل علاقات إنسانية واجتماعية متطورة، وذلك من أجل الوقاية والعلاج هوية الأزمة القانونية في عصر العولمة، وذلك بعد تشخيصها وتحليلها من الجانب العلمي والجانب النقدي للواقع وأختيار الأسلوب الأمثل لتفادي هذه المعضلة في كافة الأصعدة بغض النظر عن الأسلوب الدبلوماسي للقانون القوة لأن هوية القانون منطلقة من الأحداث الإنسانية والتاريخية عقب الثورات التاريخية الخالدة والحضارات الخالدة وكيف شكلت هويتها من الوجه الواحد إلى التعدد في الوجوه في أنانية العولمة وذاتية الآخرين وكيف تتعدد القوة من قبل الدول المهاجرة إلى قوة واحدة المسيطرة في (الأنا) على العالم. وهنا تكمن هوية القانون الجديدة على العالم الجديد، وهنا تكون عولمة الإنسان قبل أن تكون عولمة الدولة الموحدة .

*** *** *** *** ***